

البُعد الأخلاقي للقاعدة القانونية

إدريس العلوي العبدلاوي

تمهيد :

القاعدة القانونية قاعدة توجه سلوك الأفراد في الجماعة، بأن توجب حكما معينا إذا ما تحققت واقعة معينة، ولذا يمكن القول بأن هذه القاعدة تتكون من جزأين: الفرض *hypothèse* وهو الظاهرة التي يلزم أن تتحقق في الواقع ليثور أمر تطبيق هذه القاعدة، والحل أو الحكم *Solution* وهو الأمر الذي يقضي به القانون ويربط نفاذه بتوافر الفرض، ويمكن أن يصوّر مضمون أية قاعدة قانونية على أنه يقضي بأنه إذا توافر الفرض وجب إعمال الحكم.

والعنصر الجوهرى في القاعدة القانونية هو عنصر الحكم، فهو الذي يحقق دور هذه القاعدة في تنظيم سلوك الأفراد، والحكم هو الأمر الذي يوجب على المخاطبين بالقانون تحديد سلوكهم بالصورة التي يرتضيها، أي يوجههم إلى هذا السلوك، والواقع أن معنى القانون لا يتحقق إلا مع الإلزام.

وتحديد القواعد التي يلزم بها الأفراد يكون على ضوء ما لدى الجماعة من وسائل لإجبار الأفراد على احترامها، وكلما كانت هذه الوسائل كافية لكفالة طاعة قواعد القانون، كلما أدت هذه القواعد دورها كاملا، ذلك أن الالتزام في القاعدة القانونية يقتضي قسر المخاطبين بها على اتباعها، ومعنى هذا أن ترتيب جزاء على مخالفة قاعدة القانون هو الذي يبرز معنى إلزامها.

ويراد بكون القاعدة القانونية قاعدة ملزمة *Obligatoire* أن يكون لها جزاء *Sanction* مادي توقعه السلطة العامة جبرا على من يخالفها.

ذلك أن القاعدة القانونية تهدف إلى إقامة النظام في المجتمع وكفالة الأمن فيه، ولضمان تحقيق هذا الغرض يجب أن تقتزن القاعدة القانونية جزاء مادي رادع، حيث تكون هناك سلطة عامة تقوم على احترام هذه القاعدة فتتولى توقيع الجزاء على المخالف بما لها من قوة القهر والجبر والإلزام، ومن ثم فإن وجود مثل هذا الجزاء أمر تقتضيه وظيفة القاعدة القانونية بحيث يعتبر عنصرا لازما لقيامها، ذلك أن طبيعة وظيفة القانون تقتضي أن تكون أحكامه متبعة ومطاعة، وسواء أكان ذلك باختيار المخاطبين به، أو نتيجة لإجبارهم على ذلك.

ويلحظ أن طاعة قواعد القانون تتم في أغلب الأحوال تلقائيا أي برضاء الأفراد دون حاجة إلى إجبارهم على ذلك، مما يجعل حالات مخالفة قواعد القانون، ولو كانت هذه القواعد معارضة للطلبات الفردية أو الأهواء الإنسانية، حالات استثنائية بالنسبة لحالات طاعتها.

وتتحقق طاعة القانون من مجرد مطابقة سلوك الأفراد لأوامره، بصرف النظر عن بواعث هذه الطاعة، أي سواء كان الباعث هو الاقتناع الواعي بسلامة أحكامه وعدالتها، أو كانت هذه الطاعة دون اقتناع بذلك أو دون معرفة بأهدافه، وفي هذه الحال الأخيرة يظهر أثر الجزاء الذي تقتزن به قواعد القانون في حمل الأفراد على طاعته بالقيام بما يأمر به أو الامتناع عما ينهى عنه. فالقانون إذ يُلَوِّح بالجزاء يكفل بهذا التلويح وحده طاعة الناس لقواعده دون أن يحتاج إلى توقيع الجزاء فعلا، إلا في أحوال قليلة نسبيا.

اقتران القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية بجزاء :

مصطلح الجزاء له مدلول عام يشمل كل صور رد الفعل التي تترتب على مخالفة أية قاعدة من قواعد السلوك، ولو لم تكن قاعدة قانونية، فكل قواعد الأخلاق أو قواعد المجاملة يمكن القول بأنها تقتزن هي الأخرى بجزاء على مخالفتها، ولكن الجزاء في القواعد القانونية، يختلف اختلافا جوهريا عن جزاء القواعد الأخرى حيث يتميز بخصائص معينة :

(1) فهو جزاء مادي محسوس، بمعنى أنه يتخذ مظهرا خارجيا يقوم على الإجبار الذي تباشره السلطة العامة بالقوة المادية، وبذلك يتميز عن الجزاء الأخلاقي الذي يقوم على تأنيب الضمير أو شعور الناس بالاستنكار.

(2) وهو جزاء دنيوي، بمعنى أنه يوقع على الأفراد في الحياة الدنيا، وبذلك

يختلف عن الجزاء الديني الذي يلقاه العاصي في الآخرة.

(3) وهو جزاء منظم، تقوم على توقيعه هيئة أو سلطة تخصصها الجماعة لهذا الغرض، ويظهر هذا التنظيم في تحديد صورة الجزاء مقدما، من حيث طبيعته ومقداره إن كان قابلا لتحديد مقداره، وفي إقامة سلطة أو سلطات وظيفتها توقيع الجزاء المقرر في كل حال، وكذا في تحديد القواعد التي تتبعها هذه السلطات في قيامها بهذا العمل.

والواقع أنه يكفي أن يتحقق عنصر الإجبار أو الإلزام في قاعدة السلوك الاجتماعي لتعتبر قاعدة من قواعد القانون، وهذا الإجبار يقتضي وجود جزاء مادي أو خارجي منظم، ولو بصورة غير كاملة، فالجوهري في الإلزام هو أن تكون القاعدة مفروضة في الجماعة، والجزاء هو مجرد وسيلة لتحقيق هذا الإلزام.

لقد خضع الجزاء من حيث تنظيمه لتطور محسوس، واختيار القانون الصور التي يتحقق بها الإجبار في قواعد يتوقف على ظروف الجماعة التي يطبق فيها ودرجة حضارتها المادية والفكرية. ففي الجماعات القديمة كان توقيع الجزاء موكولا إلى الفرد الذي وقع عليه الاعتداء يتولاه بنفسه، أو تتولاه عائلته أو قبيلته. أما في الجماعات الحديثة فقد ظهرت الدولة، وأصبح توقيع الجزاء من اختصاص السلطة العامة، تتولاه باسم الجماعة. وقد كان لرعاية كرامة الإنسان وحرية والتقدم الفكري بصفة عامة، أثر في تشكيل الجزاءات التي تقترن بها قواعد القانون في المجتمعات الحديثة على صورة أكثر إنسانية مما كانت عليه في الماضي.

تحديد مفهوم القاعدة الأخلاقية :

لقد عدت الأخلاق منذ بداية الإنسانية من أهم المجالات الخصبة للدراسات الفلسفية حيث قام فلاسفة كل العصور بدراستها والتعمق في مضمونها بعد أن وضعوها في مكانة تتساوى مع المنطق وعلم الجمال واتفقوا جميعا بأن موضوعها هو قيمة الخير. وعلى الرغم من اعتراف جميع الفلاسفة والعلماء بأن علم الأخلاق يعتبر من أهم العلوم الإنسانية إلا أنه قد صعب عليهم أن يضعوا له تعريفا كاملا ومحددا يجمع كل ما ينطوي تحته من مسائل وموضوعات. من أجل ذلك تنوعت تعريفات هذا العلم وتعددت تحديداته، ومن هذه التعاريف العديدة لعلم الأخلاق نورد ما يلي على سبيل المثال :

- الأخلاق هي علم الخير والشر حيث يحدد الأعمال الخيرة التي يجب اتباعها

والأعمال الشريرة التي يجب اجتنابها.

- الأخلاق علم يحدد الفرق بين الظلم والعدل، فالأخلاق الفاضلة ينبع منها العدل، والأخلاق الفاسدة ينبعث منها الظلم وهو تعريف الفيلسوف أفلاطون.

- الأخلاق علم الإنسان وهو تعريف الفيلسوف الفرنسي باسكال.

- الأخلاق علم يوضح ويبين ما على الإنسان من واجبات يجب أن يقوم بها في تعامله مع الآخرين وما له من حقوق يجب أن يحصل عليها أو تتحقق له من جانب الآخرين.

- الأخلاق علم يحدد كل ما يصدر عن الإنسان من سلوك، وهو تعريف العالم الفرنسي لوسن.

- الأخلاق علم مرشد لقواعد السلوك الإنساني التي يحددها لكي يمكن للإنسان أن يبلغ غايته.

من كل هذا يتضح أنه يقصد بالأخلاق مجموعة المبادئ والأفكار التي تدور حول تحديد معنى الخير ومعنى الشر، أي هي نظرية الخير والشر، والحسن والقبيح، كما يقصد بها مجموعة القواعد التي تحكم أفعال الإنسان وتقدمها على أساس ما تنطوي عليه من خير أو شر، فتحض على فعل الخير وتنتهي عن ارتكاب الشر.

الفطرة الإنسانية :

الفطرة الإنسانية هي الطبيعة الإنسانية التي فطر عليها الإنسان عند ولادته، وقد اختلف العلماء والباحثون في علم الأخلاق، وتباينت آراؤهم حول الفطرة الإنسانية وتحديد نسبتها إلى كل من الخير والشر⁽¹⁾ وتكوّنت من خلال ذلك أربعة مذاهب مختلفة، اجتمع حول كل مذهب وأيده مجموعة من الفلاسفة والعلماء والباحثين في علم الأخلاق على النحو الآتي :

(1) الفطرة الخيرة، ويقول أصحاب هذا المذهب أن طبيعة الإنسان قد فطرت على الخير، وأن الشر ما هو إلا عامل طارئ على الفطرة الإنسانية لكل البشر ومن المؤسسين الأوائل لهذا المذهب فلاسفة الشرق القديم والفيلسوف اليوناني «سقراط» الذي قال : «إن كل إنسان يحمل الحقائق الأخلاقية في نفسه منذ ولادته، وهو ليس في حاجة إلى أن يتلقاها من الخارج، بل يكفي أن يتأمل في طبيعته الإنسانية ليكتشفها كامنة فيه » (2)

(2) الفطرة الشريرة، وهو مذهب يختلف تماما عن اتجاه المذهب الأول، ويقول أصحابه أن طبيعة الإنسان قد فطرت على الشر، وأنه يمكن تحويله إلى الخير عن طريق التعليم والتلقين، أو التأديب والتهذيب، أو بعوامل البيئة والاندماج.

(3) انعدام الفطرة، وهو مذهب انفرد به الفيلسوف الألماني « إمانويل كانت » حيث قرر بأن الإنسان عند ولادته لا تعرف حقيقة فطرته إذا كانت خيراً أو شراً، ولا يمكن أن تنسب طباعه إلى واحد منها لأنه في ذلك الوقت طفل صغير لا يدرك ما يفعله، ولا يعي لما يصدر عنه من تصرفات، وإنما يستمر حاله على ذلك حتى يصل إلى سن معين يكتمل فيه نموه العقلي ويدرك كل جوانب الخير والشر فتظهر ميوله واضحة، فإما أن يجنح إلى الرذيلة وارتكاب الفواحش والآثام فيكون شريراً وإما أن يجنح إلى الفضيلة ويجتنب الرذائل فيكون خيراً⁽³⁾.

(4) الفطرة المختلطة، يقرر هذا المذهب بأن الطبيعة الإنسانية ليست واحدة، فبعض الناس قد طبعت فطرتهم على الخير، وبعض آخر قد طبعت فطرته على الشر، وبعض ثالث توسطت فطرته بين الخير والشر.

وتشتمل الأخلاق على عنصرين :

العنصر الأول : نظري وهو الضمير، الذي يحمل عمق الإحساس بالقيم والمبادئ الأخلاقية وكل الأسس الإنسانية التي تحرك دوافع الإنسان نحو الخير والشر.

العنصر الثاني : عملي وهو السلوك الذي يقوم بالتطبيقات العملية لما يحمله الضمير الكامن في نفس الإنسان من خلال إرادته الحرة.

ويرى معظم الفلاسفة أن الضمير قوة فطرية غريزية موضوعها الخير والشر - ولد بها الإنسان ولم يكتسبها - وهي قدر مشترك بين جميع الناس وإن اختلفت فيهم قوة وضعفاً، فكما منح الإنسان قوة البصر والسمع واللمس، كذلك منح الله حاسة أخلاقية فطرية، وهي قوة الضمير لكي يميّز بين الخير والشر.

وإذا كان الضمير العنصر الأول للأخلاق في حقيقته وذاته قوة كامنة وحالة باطنية أو أمراً داخلياً تشتمل عليه النفس، فإن أفعال الإنسان الظاهرة هي التي تعبر عن تلك القوة الكامنة (الضمير)، أي أن الأفعال الظاهرة التي يقوم بها الإنسان يتم تنفيذها من خلال هذه القوة الكامنة، ويطلق علماء الأخلاق والمتخصصون في علم النفس على هذه الأفعال الظاهرة لإلناسان اسم السلوك⁽⁴⁾.

والأفعال الظاهرة للإنسان لا تسمى سلوكا، إلا إذا كانت صادرة منه بإرادة حرة، أما إذا صدرت عن غير إرادته أو من غير تفكير أو اتزان عقلي، فإنها لا تسمى سلوكا وإنما تعتبر تصرفا يندفع إليه من خلال غرائزه التي يشترك فيها مع الحيوان على السواء وبالتالي لا يعتبر سلوكا من صدر منه فعل وإرادته مقيدة أو مفقودة أو سلبت منه.

والإرادة الحرة هي التي يسبقها تفكير ويقترن بها شعور نحو غاية معينة حيث لا يمكن أن يقوم الإنسان بفعل خير، أو ارتكاب جريمة ويعتبر ذلك سلوكاً منه إلا إذا كان ذلك نابعا عن إرادة حرة واعية. ولذلك يجمع العلماء على أن دراسة أي ظواهر سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لتحديد مدى علاقتها بالأخلاق، لا تكون إلا عن طريق تصرفات البشر الإرادية أي بدراسة سلوكهم للحكم على تلك الظواهر وعلاقتها بالأخلاق العامة.

وإذا كنا قد وصلنا إلى أن الإنسان ولد وطبيعته مفطورة على الخير من خلال كيانه وطابعه الإنساني طبقا لما عبرت عنه كافة الشرائع السماوية، وما أشار إليه بالدليل القاطع بعض الفلاسفة وعلماء الأخلاق في كل المجتمعات وعلى مر العصور المختلفة، فإن ذلك هو الحد الذي لا نستطيع أن نتجاوزه في الحكم على الفطرة، إنما إذا ارتقى الإنسان بأخلاقه الفاضلة التي فطر عليها، أو انحرف عنها نتيجة العوامل الخارجية فإننا لا يمكننا الحكم على مدى هذا الارتقاء أو الانحراف بأي مقاييس شكلية أو موضوعية تحدد ما يتمتع به من فضائل أو ما يطويه من رذائل ما دامت حسية في داخله ولم يظهرها بأي فعل إرادي نحو غاية محددة، وهذا هو ما انتهى إليه « فرويد » في تفسير نظريته عن السلوك الإنساني بأنه لا بد أن يكون ظاهرا لكي يعتد به.

وإذا كان السلوك هو المعبر عن الخلق الذي يدفعه، فإن هذا السلوك هو عبارة عن فعل، وهذا الفعل قد يكون قولاً أو عملاً، فالكذب مثلاً من الأفعال أو من السلوك الغير أخلاقي، والصدق من سلوك الأخلاق الحميدة، وإن كان كل منهما فعلاً قولياً، وأيضا الشكر والثناء والذم عبارة عن أفعال قولية وتعتبر سلوكا مثل الأفعال العملية كالشجاعة والكرم أو القتل أو السرقة لأنها جميعا أفعال صادرة عن إرادة سلوكية كما يردد أصحاب المذهب السلوكي.⁽⁵⁾

ومن كل هذا نستنتج أن الحكم الموضوعي على أي فرد أو على أي شعب من حيث الضمير أو مستوى الأخلاق لا يكون إلا عن طريق السلوك، والسلوك هو عبارة

عن الأعمال الظاهرة قولاً وأفعلاً الصادرة عن إرادة حرة سليمة غير مقيدة، ويتحقق منها غاية أو نتيجة.

إن الإنسان يتطلع دائماً إلى احترام تلك النفس التي يقدر قيمتها، فيقدم نحوها كل ما يليق بها من احترام وتقدير، ويسعى عن طريق ضميره الذي طبع عليه بفطرته نحو الخير من أجل تأمين حياته ومعيشته، والوصول إلى أعلى درجات احترام شخصه وكيانه الإنساني، كما يجاهد بكل ما لديه من قوة في استغلال كل ما يغذي نفسه من عوامل التربية العقلية والأدبية للوصول بطبيعته الفطرية نحو الكمال ليتسع إدراكه في تحديد المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية، وتزداد قوة إرادته في التفرقة بين الخير والشر ليبتعد عن الرذيلة والأعمال القبيحة التي تحط من كرامته.

وبذلك يبني الإنسان وجوده في الحياة بأخلاقه الشخصية، فيعاهد نفسه بأن يكون كريم الخلق في تعامله مع الآخرين وأن يسعى للوصول إلى محبتهم، كما يعزم في قرارة ذاته نحو التطلع لتحقيق أهدافه وبناء مستقبله، وتحقيق الخير، والمكسب المادي الذي يحقق له حياة كريمة من مأكّل وملبس ومأوى، وتأمين وجوده الاجتماعي ضد أخطار المرض والكوارث بالإضافة إلى اجتهاده في اكتساب احترام الآخرين في المجتمع الذي يندمج فيه ويتكاثر مع أفرادها للتغلب على مصاعب الحياة وتطويع ما تنتجه الطبيعة لخدمتهم.

وإذا كان الإنسان اجتماعياً بطبعه، فهو النواة التي يتشكل منها بناء كل مجتمع، وإن عناية الله سبحانه وتعالى بالإنسان وخلقه في أحسن تقويم، وعلى طبيعته متحلية بالفطرة الخيرة هي من أجل أن يعمر هذا الكون، وعمارة هذا الكون لا تكون إلا عن طريق بناء المجتمعات التي يترابط فيها الأفراد على المحبة والتعاون والتآخي.

إن الأخلاق الشخصية التي يمتلكها كل إنسان وتتحرك داخله ويتفاعل معها نتيجة ما أودع فيه من قوة الضمير ذات السلطان الرقيب على كل أفعاله الخيرة والشريرة هي البداية التي تُكوّن الأخلاق الاجتماعية لكل مجتمع، فإذا كانت فاضلة عند كل الأفراد كان المجتمع الذي يتكون منهم مجتمعاً فاضلاً، ولذلك فمضمون كل نداء من فلاسفة القانون والأخلاق نحو إبراز مكارم الأخلاق التي يجب أن يتحلى بها كل إنسان، الهدف الأساسي منه ليس الإنسان لشخصه فقط، وإنما من أجل أن يعود الخير إلى المجتمع، فالمقصود بمكارم الأخلاق هو العمل على صلاحية المجتمع من خلال كل إنسان يعيش فيه.

إن الاعتناء بفطرة الإنسان الخيرة عن طريق عوامل التربية والتهذيب المدروسة يعد البناء الحقيقي لكل مجتمع يسعى أن تكون لديه مبادئ وقيم إنسانية تحقق استمرارية وجوده وتطوره، كما يعد الوسيلة نحو تحقيق التعاون والمحبة والترابط الأخوي بين كافة الشعوب، ولأجل ذلك فإن الأخلاق الشخصية التي يتحلى بها كل إنسان هي التي تجعله غاية في ذاته، وترشده إلى الحقيقة إذا ضل أو غرر به، وتشعره دائماً بأن الإنسانية واحدة، وجميع شعوب العالم رغم اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم إخوة، وأن الوحدة الإنسانية هي القدرة والشيء الوحيد لصلاحية الحياة في هذا الكون.

لقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم الغاية الأولى من بعثته، والمنهاج المبين في دعوته بقوله : « إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ »

فكان الرسالة التي خطت مجراها في تاريخ الحياة، وبذل صاحبها جهداً كبيراً في مدّ شعاعها وجمع الناس حولها لا تنشد أكثر من تدعيم فضائلهم، وإنارة آفاق الكمال نحو أعينهم، حتى يسعوا إليها على بصيرة.

وقد كشف القرآن الكريم عن هذه الحقيقة، فالصلاة الواجبة عندما أمر الله بها أبان الحكمة من إقامتها فقال عز وجل :

﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ فالابتعاد عن الرذائل، والتطهير من سوء القول وسوء العمل، هو حقيقة الصلاة.

لقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين أن يقتدوا بالرسول صلى الله عليه وسلم في طيب شمائله، وكريم أخلاقه فقال جل جلاله :

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ والإسلام كسائر رسائل السماء يعتمد في إصلاحه العام على تهذيب النفس الإنسانية قبل كل شيء، فهو يكرس جهوداً ضخمة للتغلغل في أعماقها وغرس تعاليمه في جوهرها حتى تصبح جزءاً منها.

وظيفة القاعدة القانونية

ضبط السلوك الإنساني المعبر عن الضمير الأخلاقي :

تتحدد وظيفة القانون ببيان الأغراض التي يرمي إلى تحقيقها والوسيلة التي تتخذ لبلوغ هذه الأغراض.

والأغراض التي يرمي إليها القانون ترتد إلى غرضين أساسيين :
أولهما صون حريات الأفراد وتحقيق مصالحهم.
والثاني حفظ كيان المجتمع وكفالة تقدمه وارتقائه.

ووسيلة القانون إلى تحقيق هذين الغرضين هي التوفيق بين حريات الأفراد ومصلحتهم المتعارضة على نحو يكفل المحافظة على كيان المجتمع ويضمن له التقدم. ولا يقدر لتلك الوسيلة أن تؤتي ثمرتها على هذا النحو إلا إذا قام التوفيق بين حريات الأفراد ومصلحتهم على أساس من الحرية والمساواة، وكان رائد الشارع فيما يورده من قيود في هذا الشأن هو المصلحة العليا للمجتمع، على أن يراعي في ذلك كله ظروف المجتمع وعاداته وتقاليده ومعتقداته وما يرنو إليه من مثل عليا وما يحرص عليه من مبادئ وما يهفو إليه من آمال. فالقانون مرآة للبيئة الاجتماعية التي يطبق فيها فهو يعبر عن رغباتها وحاجاتها وتطلعاتها وآمالها، ومستقبلها وتقدمها وارتقائها. فإذا لم يستجب القانون لظروف المجتمع وحاجاته لم يتمكن من تحقيق أهدافه وأغراضه التي سُنَّ من أجلها.

والقانون في تنظيمه للروابط الاجتماعية إنما يتوخى غاية نفعية هي إقامة النظام واستقراره في المجتمع. لأجل ذلك كانت وظيفة القاعدة القانونية ضبط السلوك الإنساني المعبر عن الضمير الأخلاقي. والقاعدة القانونية لا تقرر أمرا واقعا تكشف عنه، بل تبين ما يجب أن يكون سلوك الأفراد على مقتضاه، فهي لا تنبئ بما هو كائن، وإنما تفرض ما ينبغي أن يكون. ومن هنا كانت قاعدة سلوك يأتري بها الأفراد، وقد يقع من جانبهم ما يخالفها.

والقاعدة القانونية في توجيهها لسلوك الأفراد تتضمن إباحة فعل أو أمرا بفعل أو نهياً عن فعل، وقد يرد ذلك في عبارة صريحة، وقد يستفاد من مضمون القاعدة.

وإذا كانت القاعدة القانونية قاعدة سلوك يأتري بها الأفراد، فهي من هنا لا توجد إلا حيث يكون هناك مجتمع، ومقتضى هذا أن تكون القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية، ومن ثم يكون القانون على صلة بالعلوم الاجتماعية الأخرى. لأجل ذلك فإن الحاجة لا تبدي إلى قواعد القانون إلا مع قيام الجماعة، حيث تظهر الحاجة إلى تنظيم علاقات أفراد هذه الجماعة بعضهم ببعض، أما خارج الجماعة أو قبلها، إن أمكن تصور مثل هذه الحال، فلا حاجة إلى نظام وبالتالي لا حاجة إلى القانون. ولكن

يلاحظ أن الإنسان مدني بطبعه، أي هو كائن اجتماعي تدفعه غرائزه نفسها إلى الحياة الاجتماعية لما تتيحه هذه الحياة الجماعية للإنسان من وسائل الدفاع عن بقائه وإشباع حاجاته المختلفة، ولذا لا يستطيع الفرد أن يعيش منعزلاً عن بني جنسه، وقد كان هذا سبباً في أن الحياة الاجتماعية ظهرت ملازمة في تاريخها لتاريخ الإنسان نفسه. والحياة في الجماعة تقتضي ضبط علاقات الأفراد وإخضاعها للقيود التي ترمي إلى تحقيق التوازن بين الجانب الفردي (أو الأناني) في طبيعة الإنسان والجانب الغيري أو الاجتماعي في هذه الطبيعة.

ومعنى القانون كقواعد للسلوك الاجتماعي، يحتم القول بوجود هذه القواعد لتنظيم علاقات الأفراد في أية جماعة بصرف النظر عن تقدم هذه الجماعة أو تأخرها، وإن كان حظ الجماعة من التقدم أو التأخر سينعكس بطبيعة الحال على القواعد القانونية السائدة فيها سواء من حيث مضمونها أو من حيث صياغتها.

إن النشاط الإنساني له صور متعددة، فقد يكون نشاطاً باطنياً (أي داخلياً) أو نشاطاً خارجياً، سواء كان فردياً أو جماعياً، والقانون لا يتناول من هذا النشاط إلا ما يتصل بعلاقات الأفراد باعتبارهم أعضاء في جماعة منظمة، من النشاط ذي الطابع الخارجي أو الظاهر، وعلى ذلك فكل نشاط باطني للأفراد، من التفكير أو الرغبة أو العواطف المختلفة، وما دام لا يقترب بأي مظهر خارجي، إيجابياً كان أو سلبياً، لا يمكن أن يخضع لحكم القانون، بل هو يخضع لحكم الأخلاق، مع ملاحظة أن الحكم الأخلاقي يمتد إلى السلوك والأفعال الخارجية أيضاً ولكنه لا يمكن أن يصدر عندئذ إلا في ضوء النوايا والأفكار التي تصاحب هذه الأفعال والتي تدفع إليها، لأن هدف الأخلاق هو (الفضيلة) لا يتحقق بالركون إلى المظاهر وحدها في تأسيس الأحكام الخلقية، أما قواعد القانون التي تستهدف تحقيق النظام الاجتماعي، فإنها لا تعنى في الأصل بغير السلوك.

ولهذا السبب فإن القانون الجنائي لا يعاقب التفكير في الجريمة أو العزم عليها إن لم يقترب ذلك بمظهر خارجي، كالبدء في تنفيذها أو على الأقل التحضير لذلك، كذلك لا يعتد القانون المدني في الاتفاقات والعقود إلا بالإرادة المعبر عنها، أما النية أو الإرادة الخالصة التي ليس لها أي مظهر اجتماعي، فلا يعنى بها القانون ولا يرتب عليها أي أثر. صحيح أن بعض قواعد القانون ترتب حكمها على نوايا الأفراد، فقد يتحدد وصف الجريمة أو تكييفها على نية مرتكبها فتشدد عقوبة الجريمة إذا توافر سبق الإصرار على ارتكابها، كما أن حسن النية أو سوءها قد يؤثر على قواعد كسب

الحقوق أو الالتزام بالواجبات القانونية. ولكن الأمر لا يتعلق هنا بنوايا خالصة بل يتعلق بأفعال ذات طابع خارجي يراد وصلها بالنوايا التي تفسرها أو التي تدفع إليها، لتؤخذ هذه النوايا والدوافع في الاعتبار عند الحكم على هذه الأفعال حكماً قانونياً.

والواقع أن اتجاه القانون إلى الاقتصار على تنظيم الأفعال ذات الطابع الخارجي دون غيرها، يتفق كل الاتفاق مع دوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، الذي يتعرض للتزعزع إذا توقف تقويم أفعال الإنسان تقويماً قانونياً، بالنسبة للغير، على بواعث هذه الأعمال ودوافعها، وهي أمور خفية يصعب العلم بها، ولذا فإن القانون يؤسس تنظيمه على أساس أن الظاهر هو في أغلب الأحيان «الحقيقي» أو «الصادق» قصداً إلى تحقيق هذا الاطمئنان والاستقرار.

القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية قواعد اجتماعية لتنظيم

سلوك الأفراد :

إذا كان دور القانون في الحياة الاجتماعية، بالأهمية التي سبق بيانها، والتي تمثلت في القول بأن الجماعة لا يمكن أن توجد ولا يمكن أن تبقى إلا بالقانون، فإن هذا لا يعني القول بأن قواعد القانون هي وحدها القواعد التي تنظم كل نواحي الحياة الاجتماعية، فالقانون لا يعني إلا بالأفعال ذات الطابع الخارجي أو الظاهر، فلا يمد أحكامه إلى أفكار الأفراد وعواطفهم، وإنما يترك حكمها وتنظيمها إلى القواعد التي تكون بطبيعتها أقدر على هذا التنظيم، وهي قواعد الدين وقواعد الأخلاق. ومن ناحية أخرى، فالقانون في سعيه إلى تحقيق النظام اللازم للحياة الاجتماعية، لا يفرض من الأحكام ما ليس ضرورياً لهذا النظام، لأن إلزام الناس بحكم من الأحكام يوجب اعتداد الوسائل اللازمة للرقابة على طاعته ومنع مخالفته، أي يضع على الجماعة أعباء قد تكون أعباء ثقيلة ولا معنى لتحميلها بها إن لم تدع إليها حاجة حفظ نظام المجتمع، ولذا فمن الممكن أن توجد قواعد اجتماعية لتنظيم سلوك الأفراد دون أن تكون قواعد قانونية، لأن الجماعة لا تفرضها ولا تقرنها بجزاء ما، لعدم أهميتها، فتظل قواعد مجاملات أو عادات ليس لها إلزام القانون.

القاعدة الأخلاقية تكون المثل الأعلى لما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد

في المجتمع :

لقد اتضح لنا أن الأخلاق في أمة معينة مجموعة قواعد تساهم في تكوينها

أفكار الناس عن الخير والشرّ، بحيث تُكون المثل العليا لما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجتمع.

فهي في هذا وليدة المعتقدات والعادات المتأصلة في النفوس. ويجد الناس أنفسهم ملزمين باتباعها وفقا لوازع أدبي يحكم تصرفاتهم ويسود علاقاتهم الاجتماعية. فمنها القواعد التي تحض على التعاون على البر، كالأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، ومنها القواعد التي تنهى عن التعاون على الإثم والعدوان كالنهي عن الفحشاء والمنكر والبغى. ومنها القواعد التي تأمر بالوفاء بالعهد والصدق في القول، ومنها القواعد التي توصي بأن يحب الإنسان لغيره ما يحب لنفسه. ومنها القواعد التي تدعو إلى التضحية والإيثار على النفس إلى غير ذلك من القواعد التي تنزع بالإنسان نحو السمو الخلقي والكمال.

وهكذا يتجلى لنا أنه يبقى للأخلاق مجالها الخاص في حكم الأفكار والعواطف التي ليس لها مظهر خارجي، كما يبقى للأخلاق مجالها الخاص أيضا في مجال السلوك الثانوي الأهمية الذي لا يقتضي تحقيق النظام في العلاقات الاجتماعية امتداد حكم القانون إليه، فواجب إظهار المودة للغير بمواساته في حزنه وعيادته في مرضه وتهنئته في مسرته، وكذا واجب معاونة الضعيف المحتاج إلى المعاونة، وواجب الامتناع عن احتقار الناس والترفع عليهم والامتناع عن الكذب بصورة عامة من الواجبات الخلقية المحض ولو أنها تتعلق بسلوك الأفراد.

وإذا كان غرض الأخلاق تحقيق المثل الأعلى لخير الإنسانية - كما سبقت لنا الإشارة - بالأمر بالخير والنهي عن الشر، والحض على الفضائل والإيحاء بالابتعاد عن الرذائل، فإن غرض القانون ينحصر في استقرار النظام في المجتمع، وتحقيق العدالة بين الناس.

القاعدة القانونية والأخلاق الاجتماعية :

وإذا كانت الأخلاق تتناول علاقة الإنسان بخالقه وهذه هي العبادات، وسلوك الإنسان إزاء نفسه وهذه هي الأخلاق الشخصية أو الفردية، وعلاقة الإنسان بغيره من أفراد المجتمع وهذه هي الأخلاق الاجتماعية، وتشمل أعمال الناس الباطنة - كالمقاصد والنوايا - وأعمالهم الظاهرة، فإن القانون لا شأن له بالنوعين الأولين من السلوك، وهو لا يتناول من النوع الثالث (الأخلاق الاجتماعية) إلا الأعمال الظاهرة، ذلك أنه لا يهتم بالمقاصد والنوايا والمشاعر والأحاسيس الداخلية طالما بقيت في الباطن تخالغ النفس والنية والضمير ولم تخرج إلى حيز العمل.

ويرى الفيلسوف الألماني « كانت »⁽⁶⁾ أن الامتثال للقاعدة القانونية إنما هو وليد ذلك الإكراه المحسوس الذي يعرضنا له الإخلال بها، فهو ليس واجبا يفرضه الضمير، إنما نمتثل لحكم القاعدة القانونية لا لأن ضميرنا يوحى إلينا بوجوب الامتثال لها، وإنما مخافة بطش السلطة العامة، على عكس الحال بالنسبة للقاعدة الأخلاقية فهي لا تنبعث من سلطة أمرة خارجية تملك وسائل إكراه مادية، إن المرء لا يطيع القاعدة الأخلاقية تحت تأثير سلطة خارجية أو مخافة إكراهها إياه على الامتثال لها، وإنما احتراما لذلك الأمر ينبعث من الضمير مجردا عن أي اعتبار آخر. إن « كانت » لا يرى للقاعدة الأخلاقية مصدرا غير ذلك الهاتف الذي ينبعث من الضمير ويتردد صده في أعماق أنفسنا أمراً بالخير وناهيا عن الشر. إن إرادتنا ولا شئ غيرها هي التي تفرز لنا قواعدنا الأخلاقية، وبذلك يجعل « كانت » من الإكراه الاجتماعي معيار التفريق الأساسي بين القانون والأخلاق. والحق أن الإكراه الاجتماعي الذي تختص به القاعدة القانونية هو الذي يظهرها على قواعد الأخلاق. ولكن انفراد القاعدة القانونية بهذه الخاصة ليس في ذاته فيصل التمييز بينها وبين القاعدة الأخلاقية، وإنما هو أثر من آثار هذا التفريق. إن الإكراه الاجتماعي يلتصق بالقاعدة القانونية دون القاعدة الأخلاقية نتيجة لكون الأولى قاعدة حياة اجتماعية بينما الثانية قاعدة حياة فردية. إن الإكراه الاجتماعي ليس بضابط للتفريق بين القانون والأخلاق كما يصوره « كانت » بل هو ليس ركنا طبيعيا في القاعدة القانونية وإنما هو أثر من آثار طبيعتها كقاعدة حياة اجتماعية. ذلك بأن هذه القاعدة لا تعتمد في حيويتها اعتمادا كليا على الإكراه المادي، وإنما تبدأ أصلا بالاعتماد على اتباع الأفراد لها برضاهم فلا يأتي ذلك الإكراه إلا في المرتبة الثانية وعند الاقتضاء.

ويذهب « كانت » إلى حد القول بأن نطاق الروابط القانونية يقف عند حد الأعمال الخارجية فلا يمتد إلى ما وراءها من بواعث هيأت لها، ومرد ذلك عنده هو إيمانه بأن قصر نفوذ القانون على التصرفات الظاهرة إنما هو نتيجة عدم جواز نفاذ السلطات العامة إلى ما يجول بالضمير. أما الأخلاق فيتصورها « كانت » على أنها لا تحاسب الفرد إلا على نواياه وبواعث أعماله دون ما اعتبار لما تؤدي إليه. إن « كانت » يرى أن العبرة - في نطاق الأخلاق - بالنوايا وحتى بالنسبة للأعمال نفسها فهي خيرة أو شريرة على حسب نوايا أصحابها ودون ما اعتبار لما حققته فعلا من شر أو خير، فإنما الأعمال بالنيات. وعلى ذلك لا يعتبر « كانت » العمل أخلاقيا إلا إذا قام به صاحبه بوازع أخلاقي أي احتراما لقاعدة أخلاقية وفيما عدا ذلك فالعمل ليس أخلاقيا مهما حقق من خير. لقد ذهب « كانت » إلى حد المغالاة في ذلك فأنكر على

العمل الخير، الذي يصدر بدافع التودد إلى صديق أو ذي قربي، صفته الأخلاقية. وكذلك الحال بالنسبة للقانون فإن « كانت » يغالي إذ يقطع بأن نفوذه يقتصر على التصرفات الخارجية دون النوايا والبواعث، فهذه ميدانها محرم على القانون.

ولا أدل على مغالاته في ذلك من وجود كثرة من الأوضاع والمسائل القانونية يعتد فيها بالإرادة ودوافعها، من ذلك نظرية المسؤولية، ونظرية الأعمال القانونية والعقود، بل وثمة وقائع مادية يعتد فيها قانونا بالنية. ولذلك قيل بحق إنه لا سبيل إلى تقدير الأمور تقديرا قانونيا إلا بالرجوع إلى النوايا.

مظاهر التقريب بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية :

إذا كانت التفرقة بين القانون والأخلاق مستقرة اليوم، فإن القانون يلتقي مع ذلك مع الأخلاق في كثير من قواعدها كتلك التي تنص على الجرائم فتحرم بذلك الاعتداء على النفس أو المال أو العرض، والتي تجعل العقد شريعة المتعاقدين فتقضي بالوفاء بالعهد، والتي تحرم الإثراء على حساب الغير بلا سبب مشروع. وكثيرا ما ينبسط سلطان القانون على ما تنفض الأخلاق يدها منه لأنه مما تقتضيه ضرورات الحياة في الجماعة دون أن يثير مسألة أخلاقية، مثل ذلك القواعد المتعلقة بنظام المرور، والتي تتطلب الكتابة لإثبات التصرفات القانونية، والتي تنظم إجراءات التقاضي. فالأخلاق وفقا لهذا النظر لا يعينها أن يكون نظام المرور على نحو معين، ولا يعينها أن يكون إثبات التصرفات القانونية بالكتابة أو بالشهادة، ولا يعينها أن تكون هناك إجراءات معينة لرفع الدعوى ونظرها والحكم فيها، وتحديد مواعيد للطعن في الأحكام فهذه أمور تنظيمية بحتة تحتمها فكرة النفع الاجتماعي. ويقابل ذلك أن القانون يقصر عن تناول كل ما تقضي به الأخلاق فهو لا يهتم في الأصل بما قد تامر به من بعض الفضائل كالصدق، والبذل في سبيل مساعدة الغير، والشجاعة، والشهامة، والترفع عن النفاق. على أنه يلاحظ أن القانون قد يتضمن بعض هذه القواعد في صورة خاصة. فمثلا إذا كان القانون لا يمنع الكذب بوجه عام، فإنه يحرمه في حالات خاصة تبدو فيها خطورته على النظام الاجتماعي، كما هو الشأن في شهادة الزور والتزوير، فكلاهما قوامه الكذب ويعتبره القانون جريمة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من القواعد القانونية تبدو لأول وهلة أنها منافية للأخلاق، كالقواعد المتعلقة بكسب الحق أو سقوطه بالتقادم، والقواعد التي توجب الكتابة في إثبات التصرفات القانونية، فتؤدي إلى ضياع الحق إذا لم يتوافر

لصاحبه دليل كتابي، غير أن التعمق في بحث الأغراض التي يرمي إليها الشارع من وراء سن هذه القواعد ومثيلاتها يؤدي إلى أن هذه القواعد القانونية غير منعقدة الصلة بالأخلاق، فهي ترمي بصفة عامة إلى أن يكون التعامل على أساس يُطمأن إليه، فتستقر بذلك المراكز القانونية ويقوم النظام في المجتمع. وهذه أغراض كلها تنهض بها الأخلاق، لأنها تكفل الخير العام للجماعة، حتى لو كان في تحقيقها تضحية بمصلحة فردية.

القاعدة القانونية إما أن تستند إلى أساس خلقي أو بالأقل تكون على صلة بالأخلاق :

من كل ما سبق يتضح لنا أن دائرة الأخلاق أوسع من دائرة القانون، فكل قاعدة قانونية إما أن تستند إلى أساس خلقي أو بالأقل تكون على صلة بالأخلاق، ولكن ليست كل قاعدة خلقية قاعدة قانونية، كما يقول بعض الفقهاء، فما القانون إلا الأخلاق الاجتماعية، أي الأخلاق العامة، ولأجل ذلك فالفقه لا يتردد في الاعتراف للقاضي بسلطة الكشف عن نوايا من يستعمل حقه حتى إذا ما تبين أن قصده الدفين من وراء استعمال الحق كان غير مشروع أي مخالفا للغرض الذي خلق الحق من أجله قضى ضده لحساب من يلحقه ضرر من جراء هذا التعسف.

والنظريات الحديثة تُقَرِّب بين القانون والأخلاق حتى تكاد أن تقضي على كل فروق بينهما. فمن حيث الغرض ترى أن الأخلاق نوعان : مطلق ونسبي فالمطلق هو الذي يعبر عن المثل الأعلى لخير الإنسانية عامة، والنسبي يسعى إلى تحقيق الخير العام في ظروف معينة في الزمان والمكان. وكذلك القانون، فيه المطلق الذي يعبر عن المثل الأعلى للعدالة وخير الإنسانية (القانون الطبيعي)، وفيه النسبي (القانون الوضعي) وهو لا يقتصر غرضه - كما ترى النظرية التقليدية - على استقرار النظام والعدالة، بل يهدف أيضا إلى تحقيق الخير العام. فإذا كانت قواعد الأخلاق المطلقة بعيدة عن قواعد القانون الوضعي، فإن الأولى تسعى دائما إلى الاتصال بالثانية والاندماج فيها عن طريق القانون الطبيعي. ومن حيث دائرة كل منهما تسلم النظرية الحديثة بأن القانون لا دخل له بالعبادات والأخلاق الفردية ولكنها ترى أنه يشترك مع الأخلاق الاجتماعية النسبية في تنظيم جميع علاقات الإنسان بغيره لأنه يشترك معهما في توخي الخير العام للمجتمع، وأنه لا ينفذ يده من الأعمال الباطنة، بل هو يراعيها ويجعل لها أثرا في تقدير الأعمال الظاهرة، فهو مثلا يقيم وزنا لحسن النية والعمد وسبق الإصرار ونية التملك وقصد الوفاء إلى غير ذلك، وإذا كان لا يتدخل في النوايا

التي تبقى كامنة في النفس ولا يظهر لها أثر في الخارج فما ذلك إلا لأن هذه النوايا لا تصطدم بنشاط الآخرين وبالتالي لا تقتضي من القانون تنظيماً لها. والقانون لا ينفرد بدائرة خاصة به، بل كل ما يأمر أو ينهى عنه تأمر به الأخلاق أوتنهى عنه. ومن حيث الجزاء تسلم النظرية الحديثة بأن القاعدة القانونية تتميز عن القاعدة الخلقية بأن لها جزاء مادياً محسوساً، ولكنها ترى أن هذا الجزاء لا يتعارض مع طبيعة القاعدة الخلقية ولا يمكن اعتباره حداً فاصلاً بين القانون والأخلاق، إذ أن القاعدة القانونية هي قبل كل شيء قاعدة خلقية رأى المجتمع في إحدى مراحل تطوره أن احترامها ضروري لتحقيق الخير العام، ففرض احترامها وكفله بالقوة المادية (7)

معيار التفرقة بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية :

إذا كان القانون يشترك مع الأخلاق في عدد كبير من القواعد، فهذا لا يعني أن ليس هناك فارق بينهما حتى في هذا النطاق المشترك، فهما أمران متميزان، لكل منهما دائرته وغايته ووسائله لتحقيق هذه الغاية. وإذا كانت التفرقة مسلمة بينهما فإن ذلك لم يمنع الفقهاء والفلاسفة من الاختلاف حول معيارها وأساسها اختلافاً كبيراً.

وقد قال بعض الفقهاء (8) إنه ينبغي لتقدير تصرفات الشخص تقديراً أخلاقياً الاتجاه نحو الشخص نفسه، بمعنى أنه يتحتم الكشف عما كان يجدر به عمله أو الامتناع عنه ثم تقدر أعماله على أساس أن الحكم عليها سيصدر منه ذاته وذلك عكس الحال بالنسبة لتقدير تصرفات الشخص تقديراً قانونياً فإن هذا التقدير يقتضي الاتجاه نحو غيره من الأشخاص، إنه ينبغي البحث عن قيمة هذه التصرفات في نظر الغير وحكمه عليها. وما ذلك إلا نتيجة لكون الأخلاق تهدف إلى الكمال الذاتي إنها من علوم الباطن، في حين أن القانون يهدف إلى تنظيم الجماعة فهو من العلوم الاجتماعية. إن التقدير الأخلاقي ذاتي ويصدر من ناحية واحدة، في حين أن التقدير القانوني موضوعي ويصدر من ناحيتين. إن الأمر الأخلاقي يوجه إلى الشخص مبيناً سلوكه في نظر نفسه، ذلك بأن الأخلاق فردية بمعنى أن أحكامها تصدر من المرء إلى نفسه هو. إن الأخلاق تحكم على تصرفات الفرد قبل نفسه لا بالنسبة لغيره. إن الفرد يحكم على نفسه بنفسه. ولئن كان للغير أن يصدر هذا الحكم فيقدر ما إذا كان تصرف غيره أخلاقياً أم لا، إلا أن حكمه في هذه الحالة ليس تقديراً للعمل ذاته وإنما هو تقدير لهذا العمل من ناحية علاقته بمن صدر منه. بينما يعني الأمر القانوني الغير

فهو ينظم العلاقات بين أشخاص عديدة، إنه قاعدة حياة اجتماعية.

ويرى بعض الفقهاء أن معيار التفريق بين القانون والأخلاق يقوم على أساس الاختلاف من حيث استقصاء النية، فالأصل في القواعد القانونية أنها لا تخاطب إلا السلوك الخارجي للأفراد دون أن تهتم بالنوايا والبواعث والأحاسيس الداخلية، وإذا كانت تعتد بالنوايا في بعض الأحيان، فإنها لا تعتد بها إلا للحكم على نوع السلوك الخارجي للأفراد. أما القاعدة الخلقية فإنها تعتني بالقصد والنية وتنفذ بخطابها إلى ضمير الإنسان، إذ أنها تبتغي الكمال. ولهذا فهي لاكتفي بالحكم على التصرف الظاهر للأفراد، بل إنها تعنى كذلك بالمقاصد والنوايا التي تخالج نفوسهم، والتي لا يستطيع الغير الوقوف عليها.

ولكن الواقع أن الأخلاق وإن كانت تتضمن في الأصل قواعد تتجه على الخصوص إلى الضمير الإنساني فهي لا تقتصر على ذلك، بل تمتد أيضا إلى كثير من الأفعال الخارجية المحسوسة. والدليل على ذلك أن الأخلاق لا تقتصر على بيان واجبات الفرد نحو ربه وواجباته نحو نفسه فحسب، ولكنها تجاوز ذلك إلى بيان واجباته قبل غيره من الأفراد.

وكذلك القانون فإنه إن كان في الأصل يحكم الأعمال الظاهرة، فإنه مع ذلك يعنى بالنوايا والدوافع التي تكمن وراء الأفعال في حالات معينة، كما هي الحال في دوافع التعسف في استعمال الحق، وفي حسن النية وسوءها في الحياة، وفي القصد من الجريمة. فالمالك الذي يقيم على حدود ملكه سورا يرتفع ارتفاعا شاهقا يحجب الضوء والهواء عن ملك الجار، يؤمر بهدم السور إلى الحد المعقول إذا ثبت أن نيته لم تتصرف إلا إلى الإضرار بالجار دون نفع ظاهر لنفسه، إذ تؤخذ نية الإضرار عنده قرينة على تعسفه في استعمال حقه في الملكية. واستئجار منزل بقصد إدارته للدعارة أو لعب القمار يبطل الإيجار لأن الباعث على التعاقد أمر مخالف لحسن الآداب مما يصبح معه سبب الالتزام غير مشروع⁽⁹⁾. وإذا كان القانون لا يعنى بالنوايا والدوافع التي تبقى كامنة في النفس تخالج النية والضمير، ولا تدل عليها إمارة ظاهرة فما ذلك إلا لأن النظام الاجتماعي الذي يهدف إلى إقامته لا يضار من هذه النوايا والدوافع ما دامت لم تخرج إلى العالم الخارجي.

وذهب فريق آخر من الفقهاء إلى إقامة معيار التفرقة بين القانون والأخلاق على أساس فكرة الجزاء. فالقاعدة الخلقية المجردة ليس لها من جزاء عند مخالفتها إلا تأنيب الضمير واستنكار الناس، بينما تلقى مخالفة القاعدة القانونية جزاء ماديا

تتولى السلطة العامة توقيعه بالقوة الجبرية.

والحقيقة أن هذا المعيار لا يكفي للتفرقة بين القانون والأخلاق، بل يتعين البحث عن مبعث هذا الاختلاف في الجزاء. فاختلاف الجزاء ليس إلا وليد اختلاف في الغاية والهدف بين القانون والأخلاق. فالقانون يهدف إلى حفظ النظام في المجتمع واستقراره، وهو في ذلك لا يبتعد كثيراً عن الواقع، أما الأخلاق فغايتها مثالية، فهي تنزع بالإنسان نحو الكمال. فالقاعدة القانونية تراعي ما هو كائن بالفعل في المجتمع. أما القاعدة الخلقية فإنها تراعي في تنظيمها للمجتمع ما يجب أن يكون. أو بعبارة أخرى إذا كان القانون يتوخى غاية نفعية، هي إقامة النظام في المجتمع والمحافظة على كيانه وكفالة تقدمه وارتقائه وازدهاره فإن الأخلاق تتوخى غاية مثالية هي السمو بالإنسان والنزوع به نحو الكمال.

يتبين من كل ما سبق أن الأخلاق تختلف عن القانون من حيث المجال الذي يعمل فيه كل منهما، فالأخلاق تعنى على الخصوص بالنشاط الداخلي للإنسان، وأحكامها تمتد كذلك إلى أفعاله وسلوكه، والقانون يتجه أصلاً إلى الأفعال والسلوك ليخضعهما لنظامه ولكنه لا يتناول كل السلوك، بل يقتصر منه على ما يمثل أهمية للتنظيم الاجتماعي، وهو من ناحية أخرى، قد لا يلتزم حكم الأخلاق إذا دعت لذلك ضرورة النظام. كما أن الخلاف بين القانون والأخلاق يظهر في نوع الجزاء الذي يترتب على مخالفة كل منهما. فمخالفة القانون لها جزاء خارجي (أو مادي) ومنظم، أي هو جزاء وضعي في حين أن مخالفة الأخلاق لا ترتب إلا جزاءات معنوية تتمثل في تأنيب الضمير أو لوم الجماعة واستنكارها.

القاعدة القانونية ليست إلا قاعدة أخلاقية رأى الشارع لزومها لقيام المجتمع والمحافظة على كيانه :

إن القواعد القانونية ليست إلا قواعد خلقية رأى الشارع لزومها لقيام المجتمع والمحافظة على كيانه فوضع لها الجزاء الذي يكفل طاعتها واحترامها، أما ما عدا ذلك من القواعد الخلقية فأمره متروك لوعي الشخص وضميره. وكلما تقدمت الجماعة كلما ضاقت مسافة الخلاف بين القانون والأخلاق، فتتحول طائفة من القواعد الخلقية إلى قواعد قانونية. وأية ذلك أن كثيراً من القواعد التي كانت مجرد واجبات خلقية إلى عهد قريب أصبحت الآن قواعد قانونية كعدم التعسف في استعمال الحق، ورد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول في حالة الظروف الطارئة، وتحمل التبعية في إصابات العمل بتعويض العامل عما يلحقه من إصابات بسبب العمل ولو لم تكن راجعة إلى

خطاً صاحب العمل، والتأمينات الاجتماعية في حالات العجز والشيخوخة والمرض. بل إنه حتى بالنسبة إلى الطائفة من القواعد الخلقية التي لم ينص عليها القانون قدر الشارع أن من بينها مبادئ وأصولاً عامة لامناس من كفالة احترامها وعدم المساس بها محافظة على المجتمع من الاضمحلال الخلقي. وهذه المبادئ والأصول التي يقال لها حسن الآداب (Les bonnes moeurs) فكل اتفاق على ما ينافي حسن الآداب يكون باطلاً. وهكذا فقد نصت المادة (57) من مدونة الالتزامات والعقود على أن :

«الأشياء والأفعال والحقوق المعنوية الداخلة في دائرة التعامل تصلح وحدها لأن تكون محلاً للالتزام، ويدخل في دائرة التعامل جميع الأشياء التي لا يحرم القانون صراحة التعامل بشأنها » كما نصت المادة (62) من مدونة الالتزامات والعقود على أن :

«الالتزام الذي لا سبب له أو المبني على سبب غير مشروع يعد كأن لم يكن. يكون السبب غير مشروع إذا كان مخالفاً للأخلاق الحميدة أو للنظام العام أو للقانون »

وهكذا فبيع بيت يُدار للعاهرة، وإيجاره، وشراء مفروشات له ، واستئجار أشخاص ليقوموا بالخدمة فيه، وإنشاء شركة لاستغلاله، وإقراض مال للإعانة على إدارته، كل هذه عقود باطلة لمخالفتها لحسن الآداب. كما أن هذه العقود تكون باطلة حتى لو وقعت على بيت لم يكن معداً للعاهرة وقت صدورهما، إذا تبين أن الباعث أو الدافع لأحد المتعاقدين على التعاقد هو إعداد البيت للعاهرة وكان المتعاقد الآخر يعلم بهذا الباعث.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما اقترب الدين من الحضارة كلما ارتفع المعيار الخلقي وزاد التشدد فيه، ومن هنا نرى أن العوامل التي تكيف الناموس الأدبي كثيرة متنوعة، فالعادات والعرف والدين والتقاليد، ميزان إنساني يزن الحسن والقبح، ونوع من الإلهام البشري يميز بين الخير والشر، كل هذه العوامل مجتمعة تُوجد الناموس الأدبي الذي يخضع الناس له، ولو لم يأمرهم القانون بذلك.

إذا كان القانون يتكون من مجموعة القواعد القانونية التي تبتغي تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع على نحو ملزم، فإن القواعد الأخلاقية تكون المثل الأعلى لما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجتمع. إن القانون يلتقي مع الأخلاق في كثير من القواعد، وإن دائرة الأخلاق أوسع من دائرة القانون، وكل قاعدة قانونية إما أن تستند إلى أساس خلقي أو بالأقل تكون على صلة بالأخلاق ولكن ليست كل قاعدة

خلقية قاعدة قانونية.

إن القاعدة القانونية في تنظيمها للروابط الاجتماعية إنما تتوخى غاية نفعية هي إقامة النظام واستقراره في المجتمع، لأجل ذلك كانت وظيفة القاعدة القانونية ضبط السلوك الإنساني المعبر عن الضمير الأخلاقي.

إن القانون لا ينفرد بدائرة خاصة به، بل كل ما يأمر به أو ينهى عنه تأمر به الأخلاق أو تنهى عنه. والحقيقة أن القاعدة القانونية ليست إلا قاعدة أخلاقية رأى الشارع لزومها لقيام المجتمع والمحافظة على كيانه فوضع لها الجزاء الذي يكفل طاعتها واحترامها.

إن الحكم على فعل من الأفعال بأنه خير أو شر لا يمكن أن يقوم إلا على حقيقة ما يقصد به، أي لا يمكن أن يؤسس إلا على النوايا والأفكار، ولذا فإن الأخلاق تتجه بأوامرها ونواهيها على الخصوص إلى هذه الناحية، أي إلى ما سميناه بالنشاط الداخلي للإنسان، وهدفها أن تجعل من كل فرد إنسانا فاضلا مفعم النفس بحب الخير، عازفا عن الشر.

الهوامش

(1) الدكتور محمد بيصار: « العقيدة والأخلاق » ص 200.

(2) إما نويل كانت «تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق»، ص 33.

(3) إما نويل كانت « تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق »، ص 17.

(4) الدكتور رؤوف عبيد « مبادئ علم الإجرام » ، ص 8.

(5) الدكتور محمد بيصار « العقيدة والأخلاق »، ص 237.

- لورانس « السلوك السياسي » ، ص - 3.

(6) محمد طه بدوي « القاعدة القانونية »، ص 50 إلى 54.

(7) إدريس العلوي العبدلاوي « أصول القانون » الجزء الأول « نظرية القانون » ص 300 - 306.

- G. Ripert : “ la règle morale dans les obligations civiles” n°13 -18

- G. Renard : “ le droit , la justice et la volonté ” page 96.

(8) - محمد طه بدوي «القاعدة القانونية»، ص 55 .

- سليمان مرقس «المدخل للعلوم القانونية»، ص 45 - 48.

(9) تنص المادة (62) من مدونة الالتزامات والعقود على أن «الالتزام الذي لا سبب له أو المبني على سبب غير مشروع يعد كأن لم يكن».

يكون السبب غير مشروع إذا كان مخالفا للأخلاق الحميدة أو النظام العام أو للقانون».
